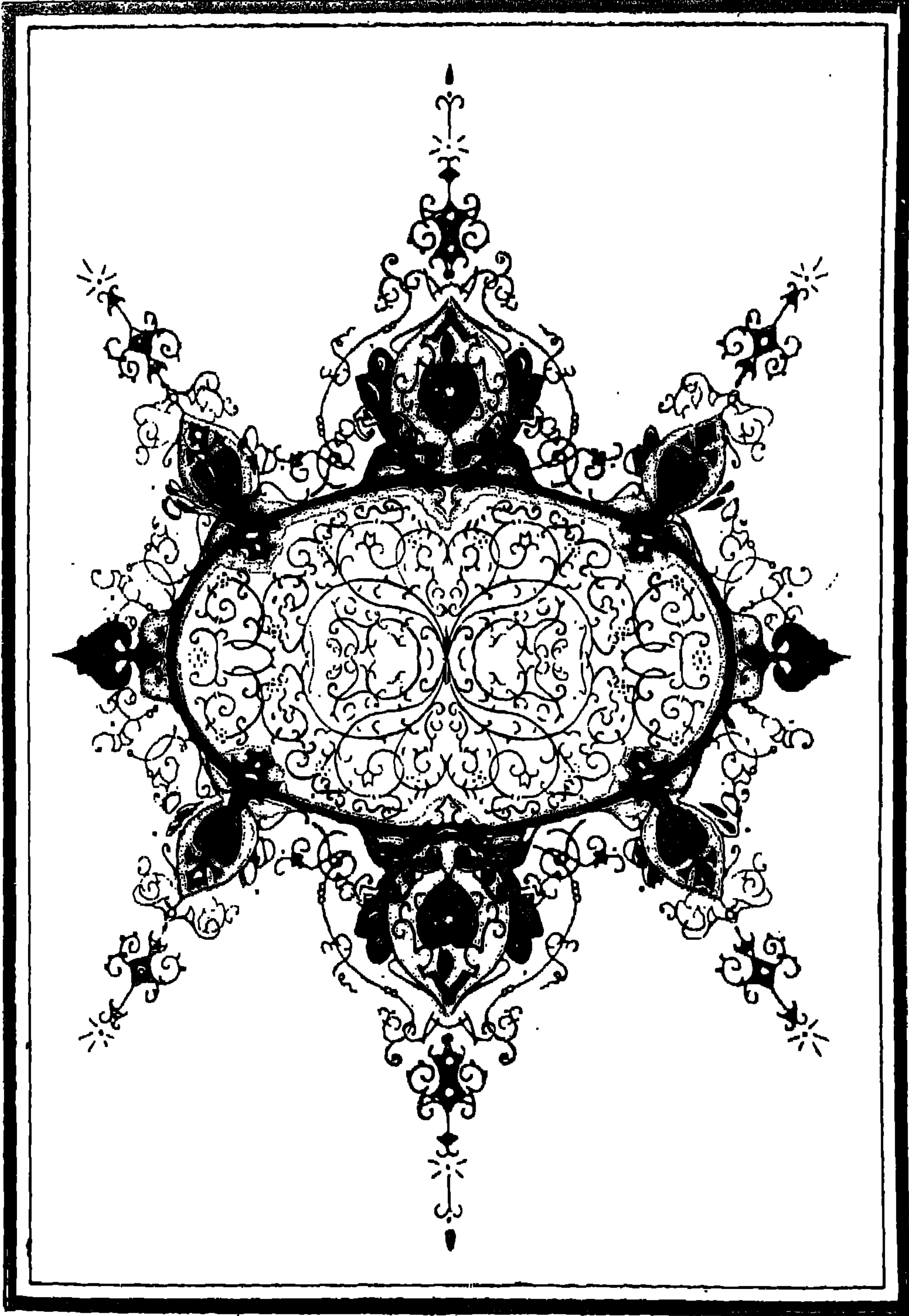


المجلة العلمية
مجلة جامعة
الرياض



الجزء الخامس والستون
ربيع الثاني ١٤٠٩ هـ
نوفمبر ١٩٨٩ م

مجلة مجمع اللغة العربية

(تصدر مرتين في السنة)

الجزء الخامس والستون
ربيع الثاني ١٤٠٩هـ - نوفمبر ١٩٨٩م

المشرف على المجلة:
الدكتور مهدي علام

رئيس التحرير:
إبراهيم التريزى

الاستثناء النحوي ودوره في التركيب

للدكتور مصطفى النحاس

الملخص

يتعرض البحث لموضوع الاستثناء في النحو ، وتأثيره في التركيب ، سواء من ناحية الاعراب ، أو من ناحية بناء التركيب نفسه ، وما يتبع ذلك من حذف أو تقدير أو توليد جمل جديدة ، أو نقتين للفوائد في بعض الجمل .

ويبين البحث أن من الاستثناء ما هو ظاهر ، تنبىء عنه الحركة الأعرابية وحرف العطف الذي يتحول الى معنى وظيفى جديد ، ومنه ما هو خفى ، يحتاج في معرفته الى ادراك وفهم عميق للأساليب . ويشير البحث الى أهمية الاستثناء في تخريج بعض القراءات أو الضرورات أو تعليل بعض اللهجات ، وينسرق بين الاستثناء البياني والاستثناء النحوي .

مدخل :

فصلت عن الأولى : فلم تعطف عليها « (ابن هشام ٣٨٣/٢) :

ومثله قوله تعالى (٥١ / ١٥ ، ٥٢) :

« ونبئهم عن ضيف إبراهيم : إذ دخلوا عليه فقالوا سلاما . قال إنامنكم وجلون» .

فجملة « قال » جواب لسؤال مقدر ، هو : فماذا قال لهم ؟ :

ومعنى هذا أن الاستثناء البياني يلزمه أمران :

سؤال مقدر ← فماذا قال لهم ؟

يجدر أن نفرق هنا بين نوعين من الاستثناء

الاستثناء البياني

والاستثناء النحوي

فالأول : ما كان جوابا لسؤال مقدر

نحو قوله تعالى (٥١ / ٢٤ ، ٢٥) :

« هل أتاك حديث ضيف إبراهيم المكرمين :

إذ دخلوا عليه فقالوا سلاما ، قال سلام

قوم منكرون » :

« فإن جملة القول الثانية جواب لسؤال

مقدر ، تقديره : فماذا قال لهم ؟ ولهذا

١١٤- فاعل مأخوذ من السؤال المقدر ← قال : ..

والثاني : وهو ما يعيننا هنا : يقصد به عدم تعلق الجملة نحويًا بما قبلها . تعلق إتباع أو إخبار أو وصف أو حال أو صلة ؛ أي أنه يؤدي إلى انفصال الجملة المستأنفة عن الجملة السابقة عليها إعرابياً . وقيام حركة إعرابية جديدة تعبر عن معنى الاستئناف كما سيأتي . وقد اجتمع النوعان في قول الشاعر :

زعم العواذل أنني نبي غمرة

صدقوا ، ولكن غمرتي لا تنجلي

فجملة « صدقوا » استئناف بياني ؛ لأنها جواب لسؤال مقدر : « صدقوا أم كذبوا ؟ فقيل صدقوا » (ابن هشام ٢ / ٣٨٣) وجملة « غمرتي لا تنجلي » استئناف نحوي بـ « ولكن » .

وقد قالوا : إن كل استئناف بياني هو

نحوي ؛ وليس العكس .

والمتبع لمفهوم الاستئناف في كتب النحو يلاحظ أنه يأتي بألفاظ مختلفة ؛ وبأسماء متعددة . فسيبويه - مثلاً - يطلق عليه : « الابتداء والقطع » جاء في الكتاب (٦٠ / ١) :

« وتقول : ما عبد الله خارجاً ولا معن »
ذاهب : ترفعه على ألا تشارك الاسم الآخر في
« ما » ولكن تبتدئه « وفي موضع آخر
يقول (٦١ / ١) : « ترفعه على الابتداء
والقطع من الأول » .

والكسائي يطلق عليه « القطع والمخالفة »
فكلمة (ظريفاً) في جملة : رأيت زيداً
ظريفاً : منصوبة عنده على القطع : ثم يعرف
القطع قائلاً : « أن يكون أراد النعت فلما
كان ما قبله معرفة : وهو نكرة : انقطع
منه وخالفه » (ابن السراج أ - ١ / ٢٦١)
والفراء (١٨٧ / ٢) يطلق عليه :
الاستئناف ، فقولته تعالى : « لا تخاف دركا
ولا تخشى » (٧٧ / ٢٠) ورد في قراءة
حمزة : « لا تخف دركا ولا تخشى » بحزم
(تخف) على الجزاء . ورفع (ولا تخشى)
على الاستئناف .

فالمصطلحات - - إذن - - أربعة : الابتداء -

القطع - - مخالفة - - الاستئناف .

وقد يطلق عليه : الفصل .

والذي يبدو أن سيبويه يساوي بين
القطع والابتداء : كما أن الكسائي يساوي
بين القطع والمخالفة ، وكأها بمعنى الاستئناف

وقد جمع ابن هشام بين الجملة الابتدائية
والجملة الاستئنافية فقال (٣٨٢ / ٢) :
« . . . الابتدائية ، وتسمى أيضاً المستأنفة »

وهو أوضح ؛ لأن الجملة الابتدائية تطلق
أيضاً على الجملة المصدرية بالمبتدأ ، ولو كان
لها محل . ويبدو أن ابن هشام اعتمد على
المعنى اللغوي للاستئناف ، ففي اللسان (مادة
أنف) الاستئناف : الابتداء ، . . . يقال :

استأنفت الشيء إذا ابتدأته . والابتداء بهذا المفهوم يشمل الحمل الاسمية والحمل الفعلية الواقعة في بدء الكلام . وهذه الحمل لا محل لها من الإعراب . لأنها لا تحمل محل المفرد . ويرى ابن هشام أن مصطلح « الاستئناف » أوضح ؛ لأن الحملة الابتدائية تطلق أيضا على الحملة المصدرية بالابتداء ، وأو كان لها محل . وأيضا الابتدائية يتوهم قصرها على المفتوح بها النطق (ابن هشام ٣٨٢/٢ ، الأمير ٤٦/٢) .

والحق أن يفصل بين المفهومين ؛ فالاستئنافية هي الحملة التي تأتي في أثناء الكلام منقطعة عما قبلها صناعياً ، أي أن الاستئناف يؤدي إلى انفصال الحملة المستأنفة عن الحمل السابقة عليها . ولا يضر الارتباط معنى بين الحملتين في هذه الحالة ؛ لأن الارتباط المعنوي لا يستلزم محلية الإعراب ، كما ذكر الأمير في حاشيته (٤٦/٢) .

وإذا نظرنا إلى ما ذكره سيبويه في هذه المسألة نجد أن مفهوم الابتداء لديه كان مرتبطاً دائماً بقطع الكلام عما قبله ، ولم يتعرض لما سماه ابن هشام « الحملة الابتدائية » فالاستئناف عند سيبويه يعني : قطع الحمل عما قبلها نحويًا ، كما يفهم من كلامه :

وهذا هو ما يهمننا في الاستئناف النحوي ؛ لأنه هو الذي يترتب عليه تغيير في حركة

الإعراب ، وقد يؤدي إلى إنتاج جمل جديدة كما سنرى .

تأثير الاستئناف في الحركة الاعرابية :

إن دراسة الاستئناف تهدينا إلى جوانب مهمة في التركيب ؛ بعضها يتعلق بالحركة الاعرابية ؛ وبعضها الآخر يتعلق بالتركيب نفسه .

فما يتعلق بالحركة الاعرابية نجد أن الكلمة التي يحكم عليها بأنها بداية الحملة المستأنفة تخرج عن حركتها التي كانت عليها إن الضمة حسب ، فإذا كانت مرفوعة أو منصوبة أو مجرورة أو مجزومة ؛ فإنها لا تخرج إلا إلى الرفع .

ومن أمثلة ذلك :

١ - قوله تعالى في سورة الحج (٥/٢٢) :

« لنبين لكم ونقر في الأرحام ما نشاء . »

وقوله (١٨٦/٧) :

« من يضلل الله فلا هادي له وينذرهم في طغيانهم يعمهون . »

وقوله (٢٨٢/٢) :

« واتقوا الله ويعلمكم الله . »

بالرفع على الاستئناف في ذلك كله ، إذ لو كانت الواو للعطف لانتصب (نقر) ، ولحزم (ينذر) وللزم عطف الخبر على الأمر في الآية الأخيرة :

٢ - قول الشاعر :

على الحكمم المأني يوماً إذا قضيت

قضيته ألا يجوز ويقصد

(ابن هشام ١/٣٥٩)

قالوا وخرجت عن معناها النحوى ، وهو العطف ، وركبت تركيباً جديداً ، ورفع الفعل بعدها . ولم ينصب عطفاً على ما قبله ، وصارت جملة (ويقصد) لا محال لها من الإعراب . يقول ابن هشام (١/٣٥٩) : « وهذا متعين الاستثناف ، لأن العطف يجعاه شريكاً في النفي ، فيلزم التناقض » .

٣ - « كذلك قولهم : دعني ولا أعود » :

لأنه لو نصب كان المعنى : ليجتمع تركك لعقوبتي وتركى لما تنهاني عنه ، وهذا باطل ؛

لأن طلبه ترك العقوبة إنما هو في الحال ، فإذا

تتيد ترك المنهى عنه بالحال لم يحصل غرض نفي

المؤدب » . (ابن هشام ١ / ٣٥٩) ولذا

فالضمة هي الحركة المناسبة للمعنى المراد ،

أما الفتحة من حيث هي علامة النصب على

المعية بعد الواو فتؤدى إلى فساد المعنى ،

ويكون الاستثناف هو المعول عليه في تغيير

الحركة الإعرابية من : دعني ولا أعود

إلى : دعني ولا أعود :

٤ - وقول جميل بثينة :

ألم تسأل الربيع القنواء في نطق

وهل تسخبر نك اليوم ببداء سسلق

(البغدادى ٣/٦٠١)

« أى : فهو ينطق ؛ لأنها لو كانت

عاطفة لحزم ما بعدها ، ولو كانت للسببية

لنصب ، ومثله : « وإنما يقول نه كن فيكون »

بالرفع . أى : فهو يكون حينئذ .

وقول الخطيئة :

الشعر صعب وطويل سلّمه

إذا ارتقى فيه الذى لا يعلمه

زات به إلى الخضيض قدمه

يريد أن يُعربّه فيعجزه

أى : فهو يعجزه ، ولا يجوز نصبه بالعطف

لأنه لا يريد أن يعجزه « ابن هشام ١/١٦٨ » .

٥ - ومن أمثلة القراء في الاستثناف :

« أعطيتك ألفاً ثم أعطيتك قبل ذلك مالا ،

فيكون :د . » .

فـ « ثم » هنا حرف استثناف ؛ إذ لا يصح

العطف ، لفقدان الترتيب .

ومنه ما ذكره ابن هشام (١ : ١١٨) :

« أعجبتى ما صنعت اليوم ، ثم ما صنعت

أمس أعجب » وذلك لأن ما صنعه أمس

لا يمكن أن يكون في الترتيب بعد ما صنعه

اليوم :

ومن ذلك قول الشاعر :

إن من ساد ، ثم ساد أبوه

ثم قد ساد ، قبل ذلك ، جده (١)

(المرادى : ٤٢٨)

وقال ابن عصفور : ما ذكره القراء من أن المقصود بـ « ثم » ، ترتيب الإخبار لا ترتيب الشئ على نفسه ، وكأنه قال : اسمع مني هذا الذى هو : بلغنى ما صنعت اليوم ، ثم اسمع مني هذا الخبر الآخر الذى هو : ما صنعت أمس أعجب - ليس بشئ ، لأن « ثم » تقتضى تأخر الثانى عن الأول بمهلة ، ولا مهلة بين الإخبارين » (المرادى : ٤٢٨) .

٦ - ومن هذا التقبيل قول جرير :

فما زالت القتلى تتمجج دماءها

بدجاجة ، حتى ماء دجلة أشكك

(ابن هشام ١/١٢٨)

وقول الفرزدق :

فواعجبا ، حتى كليب تسبني

كأن أباه نهشل أو مجاشع

(ابن هشام ١/١٢٩)

يقول ابن هشام (١/١٢٩) : « ولا بد

من تقدير محذوف قبل (حتى) في هذا البيت

يكون ما بعد (حتى) غاية له ، أى : فواعجبا ، يسبني الناس : حتى كليب تسبني .

وتدخل (حتى) على الجملة الفعلية ؛ سواء كان فعلها ماضياً ، نحو قوله تعالى (٧/٩٥) : « ثم بدلنا مكان السيئة الحسنة . حتى عفوا وقالوا... » .

أو مضارعاً ، نحو قول حسان .

يُغشون حتى ما تهرك كلابهم

لا يسألون عن السواد المقبل

(ابن هشام ١/١٢٩)

ومن التعبيرات الشائعة في اللغة المعاصرة : حتى أنت (يا فلان) ويؤخذ على هذا التعبير أنه لم يرد قبله كلام ، لكن يمكن جملة على تقدير محذوف قبل حتى ، مثل : يقسو على الناس حتى أنت يا (فلان) .. أو يعيرني الناس حتى أنت .. أو نحو ذلك ، بحسب ما يمل به المتكلم .

تأثير الاستئناف في التركيب :

عرضنا فيما سبق نماذج من تأثير الاستئناف في الحركة الإعرابية ، ورأينا كيف تخرج الكلمة الواقعة في بداية الجملة المستأنفة عن

(١) البيت لأبي نواس ، وروايته ، كما ذكر السيوطي (٥/٢٣٦) :

قل إن ساد ثم ساد أبوه قبله ، ثم قبل ذلك جده

حركتها التي كانت عليها إلى الضم . وهذا النوع من الاستثناء يعتمد فيه غالباً على ظاهر العبارة ، وما فيها من روابط لغوية (مثل الواو - الفاء - ثم - حتى . .) حيث تخرج عن معناها الوظيفي وهو العطف ، إلى معنى نحوي جديد . هو الاستثناء .

وقد أشرنا في صدر هذا البحث إلى أن تأثير الاستثناء لا يقتصر على الحركة الإعرابية ، بل قد يمتد إلى التركيب نفسه ، وطريقة تأليف الكلام ونظمه ، وهذا النوع من الاستثناء لا ينبغي الاعتماد فيه على ظاهر العبارة . وانما فيها من روابط لغوية ، بل يحتاج - مع ذلك - إلى قوة إدراك ، وفهم للأساليب العربية ، واحتكام إلى المعنى الذي يتضمنه التركيب .

وقد أشار ابن هشام إلى هذا النوع من الاستثناء ، وقال (٢ / ٣٨٣) : « ومن الاستثناء ما قد يخفى » وله أمثلة كثيرة ، منها

١ - قوله تعالى (٧ / ٣٧) : « وحفياً من كل شيطان مارد . لا يسمعون إلى الملائ الأعلى ويؤمنون من كل جانب . . » فإن الذي يتبادر إلى الذهن أن جملة (لا يسمعون) صفة لكل شيطان أو حال منه ، وكلامها باطل ، إذا لامعني للحفظ من شيطان لا يسمع . وإنما هي للاستثناء النحوي .

« وإذا توهمت أنها حال مقدرة فلتعلم أنك مخطن أيضاً ، لأن الحال المتقدرة تعني

أن صاحبها هو الذي يقدر ما تتضمنه ، والشيطان في هذه الآيات ليس هو المقدر لعدم التسميع ، بل الله هو الذي حجبه ، ومنعه » (قباوة : ٣٧) فجملة (لا يسمعون) لا يصح أن تعرب صفة أو حالا ، لأن هذا لا يتسق مع المعنى المقصود من الآية الكريمة . وهنا يؤدي النحو وظيفة مهمة ، تتمثل في الحكم على تلك الجملة بأنها مستأنزة ، فالكلام قد استوقف بعد توقف .

٢ - ومن يقف عند الآية الكريمة : « فلا يحزنك قولهم ، إنا نعلم ما يسرون وما يعلنون » (٧٦ / ٣٧) فإنه ربما يتبادر إلى ذهنه أن جملة « إنا نعلم . . . » مقول القول ، وليس كذلك ؛ لأن القول ليس للكفار ، وإنما هو لله عز وجل ، فهى في الحقيقة جملة استئنافية .

كذا قوله تعالى (٦٠ / ٦٥) : « ولا يحزنك قولهم ؛ إن العزة لله جميعاً » قال ابن هشام (١ / ٣٨٤) : « وهى كالتى قبلها » لأنها ليست من قول الكافرين ولا يعمل أن تصدر عنهم وهم الذين يحاربون الله ورسوله ، وإنما هى استئنافية يثبت الله بها قلب النبي ﷺ ومن معه ، ولذا لا بد من إحداث سكتة لطيفة قبل الجملة المستأنزة .

٣ - وزعم أبو حاتم السجستاني أن من الاستثناء (تثير الأرض) في قوله تعالى (٧١ / ٢) « قال إنه يقول : إنها بقررة ، لاذلول ، تثير الأرض ولا تسقى الحرث

مساومة لاشية فيها « وادعى أن ذلك من عجائب هذه البقرة ، فهي ليست مذلة للحراثة والسقي ، ولكنها تثير الأرض كالمذلة والحق أن الأخبار لم تأت بأن تلك البقرة إذ كان فيها عجائب ، وإنما جاءت بأنهم كلفوا بأمر ممكن وجوده ، لا بأمر خارق للعادة ولهذا فإن جملة (تثير) ليست استثنائية ، وإنما هي في محل رفع صفة لـ « ذلول » وجملة (تسقى) معطوفة على « لا ذلول » ، والتقدير لا ذلول مثيرة الأرض ، ولا ساقية للحرث .

ولو كانت كما زعم أبو حاتم لوجب تكرار

(لا) بعد (لا ذلول) لأن القياس يقتضى ذلك ، خلافاً للكوفيين والمبرد « (قباوة: ٣٨) »

إذ لا يقال « مررت برجل لا شاعر » حتى تقول « ولا كاتب » (ابن هشام ٢/٣٨٤) . وقد يقال إن (لا) تكررت بقوله تعالى (ولا تسقى الحرث) والرد : أن ذلك إنما وقع بعد الاستئناف على زعم أبي حاتم .

ولكن إذا قصد بالاستئناف الاعتراض جاز في الصناعة ما ذهب إليه أبو حاتم وإن كان المعنى يدفعه وينكره .

٤- ومن هذا النوع من الاستئناف : « جملة العامل المنغى لتأخره ، نحو : « زيد قائم أظن » فأما العامل المنغى لتوسطه ، نحو « زيد أظن قائم » فجملته أيضاً لا محل لها إلا أنها من باب جمل الاعتراض » (ابن هشام ٢/٣٨٢) .^{٥١}

وعند التحليل النحوي للجمل في هذه المسألة نجد أن الجملة الأساسية « قد أصابها التقدير الذي أدى إلى إلغاء بعضها : والحكم على بعضها الآخر بالاستئناف : والجملتان :

(أ) زيد قائم أظن

(ب) زيد أظن قائم^{٥٢}

مأخوذتان من جملة أساسية ، هي :

(ج) أظن زيدا قائماً

وتلك الجملة الأساسية قد أصابها عدة عمليات نحوية ، على النحو التالي :^{٥٣}

(د) زيدا قائماً أظن : تأخير (أظن) بوضعها في آخر الجملة .

(هـ) زيد قائم أظن : إلغاء العمل النحوي للفعل (أظن) .

(و) زيدا أظن قائماً : توسط (أظن)^{٥٤} بين معموليها .

(ز) زيد أظن قائم : إلغاء العمل النحوي للفعل (أظن) .

والجملتان (أ) ، (ب) أصلهما المقدر هو الذي نجده في (ج) ، ومن هنا فإن التقدير متصل فيما بينه : وعند ابن هشام أن الجملة (ب) تندرج تحت قضية تقديرية أخرى تخص إلغاء العامل النحوي لتوسطه . أما الجملة (أ) فيمكن أن تكون (أظن) جملة مستأنفة لا محل لها من الإعراب « (ياقوت : ٧٤ ، ٧٥) .

٥- وتعد الجملة الواقعة بعد « أم » المنقطعة من الجمل الاستئنافية ؛ لاستقلالها عما قبلها . وقد وقع خلاف بين النحاة حول المواقع التركيبية لـ « أم » المنقطعة فقالوا :
- تقع بعد الأخبار المختصة : نحو قوله تعالى (٣٠٢/٢٢) .

« تنزيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين : أم يتمولون افتراء »

- وتقع بعد همزة لغير الاستفهام : نحو قوله تعالى (١٩٥/٧) :

« ألهم أرجل يمشون بها ، أم لهم أيدي يبطشون بها »

- أو الاستفهام بغير الهمزة . نحو قوله سبحانه (١٦/١٣) :

« هل يستوى الأعمى والبصير ، أم هل تستوى الظلمات والنور »

« واختلف في معناها ، فقال البصريون هي بمعنى « بل » ، أي الإضراب ، وبمعنى الهمزة مطلقاً . وقال الكسائي وهشام : هي كـ « بل » وتاليها . أي ما بعدها كتلاوها أي كما قبلها ، فإذا قلت : قام زيد أم عمرو فالمعنى : بل قام عمرو . وإذا قلت : هل قام زيد أم عمرو . فالمعنى : بل هل قام عمرو . . . »

(السيوطي ٥ / ٢٤٢) .

ورد بقوله تعالى (٢٧/٣٨ ، ٢٨) :

« وما خلقتنا السماء والأرض وما بينهما باطلا ، ذلك ظن الذين كفروا ، فويل للذين كفروا من النار ، أم نجعل الذين آمنوا وعملوا الصالحات كالمفسدين في الأرض أم نجعل المتقين كالفجار »

« فأم » لم يتقدمها استفهام ، وقد استؤنفت بـ « أم » السؤال على جهة الإنكار والرد . ولا يمكن أن يكون ما بعدها موجبا ، فليس مثل ما قبلها .

وقال الفراء : هي كـ « بل » إذا وقعت بعد استفهام ، كقوله :

فو الله ما أدري أسألتني تغولت

أم النوم أم كلٌّ إلى حبيب

أي : بل كلٌّ (السيوطي ٥ / ٢٤٣) .

ورد بأن المعنى على الاستفهام : أي : بل أكلٌ إلى حبيب ، لأنها لما تمثلت لعينه لم يدر أذلك في النوم أم صارت من الغول : لأن العرب تزعم أنها تبدو منزينة لتفتن ، ثم لما جوز أن تكون تغولت داخله الشاك ، فقال بل أكلٌ إلى حبيب ؛ أي الغول وسلمى كلٌّ منهما إلى حبيب .

« وقال أبو عبيدة : هي كالمزعة مطلقاً قال : ومنه قوله تعالى (١٠٨/٢) : « أم تريدون أن تسألوا رسولكم » وجاء في الجمع (٢٤٣/٥) : « هي كالمزعة إن لم يتقدم عليها استفهام »

ويتضح من عرض الآراء السابقة أن الاتفاق قائم على معنى الاستئناف في «أم» المنقطعة. لكن الخلاف في مواقعها التركيبية؛ فأكثر النحاة على أن «أم» المنقطعة هي الواقعة بين جملتين غير مسبوقتين بالهمزتين؛ أي

همزة الاستفهام وهمزة التنوين المختصةين «بأم» المتصلة. أو هي الواقعة بعد الخبر أو أداة استفهام غير الهمزة أو بعد همزة غير استفهام. ويمكن رسم الصور التركيبية لـ «أم» المنقطعة على الوجه الآتي :

الشكل الظاهري للتركيب

البناء الداخلي للتركيب

قام زيد أم عمرو	←	قام زيد بل قام عمرو (خبر).
هل قام زيد أم عمرو؟	←	هل قام زيد بل هل قام عمرو؟
أزيد قائم أم عمرو	←	أزيد قائم بل أقائم عمرو (إنكار)
أزيد قائم أم عمرو؟	←	أزيد قائم بل أقائم عمرو؟ (استفهام بالهمزة)

وفي جميع الحالات وقعت «أم» بين جملتين. وتظهر قيمة هذا الاختلاف في إعطاء صور تركيبية متعددة للجملتين المستأنفة بـ «أم». هذا إلى جانب ما تضيفه هذه التراكيب من توسعة في الاستعمال.

٦- ويبلغ هذا النوع من الاستئناف قيمته في قول سيديويه (٦١/١) :

«وتقول : ما زيد ذاهبا ولا عاقل عمرو لأنك لو قلت : ما زيد عاقلا عمرو . لم يكن كلاما ؛ لأنه ليس من سببه . فترفعه على الابتداء والقطع من الأول ؛ كأنك قلت : وما عاقل عمرو .»

ويلاحظ أن الصور الثلاث الأولى تكاد تكون موضع اتفاق ؛ أما الصورة الأخيرة فموضع خلاف واضح ؛ ويظهر الفرق بين الصورة الثالثة والصورة الرابعة من وضع علامة الاستفهام (?) في حالة السؤال ؛ أما في الإنكار فلا حاجة إلى هذه العلامة . ويقوم التنعيم مقام العلامة في حالة النطق .

فالواو في : ما زيد ذاهبا ولا عاقل عمرو ليست عاطفة ، وإنما هي للقطع من الأول ولذا يرفع ما بعدها على الابتداء «ولم يجز نصبه على «ما» لأنك لو ذكرت «ما» ثم قدمت الخبر لم يكن إلا رفعا» (سيديويه ٦١/١) .

ويمكن توضيح ما جاء في هذا النص بالشكل الآتي :

ما زيد ذاهبا ولا عاقل عمرو (الجملة الأساسية)

↓

مازيد عاقلا عمرو (جملة غير نحوية)

↓

ما عاقل عمرو (جملة نحوية)

لفظه فقلت : ما زيد ذاهبا ولا محسنا زيد
فذلك جائز أيضا ، لكن رفع « محسن »
أجود من نصبه في هذه الحالة ، حتى يكون
التركيب مكونا من جملتين ، وإن كان
المراد بالاسم في الجملة الثانية نفس الاسم
في الجملة الأولى . أما إذ جئنا بأجنبي كما في
المسألة التي معنا (ما زيد ذاهبا ولا عاقل
عمرو) فعمره أجنبي من زيد ، فإن الرفع
واجب : على القطع والابتداء .

وفي هذا يقول سيديويه (٦٢ / ١) :
« وتقول : ما زيد ذاهبا ولا محسن زيد ،
الرفع أجود ، وإن كنت تريد الأول ؛
لأنك لو قلت : ما زيد منطلقا زيد (١) ،
لم يكن حد الكلام ، وكان ههنا ضعيفا ،
ولم يكن كقولك : ما زيد منطلقا هو ؛
لأنك قد استغنيت عن إظهاره ، وإنما

فالتركيب الأول تركيب نحوي ، بني
عليه سيديويه تغيير الحركة الإعرابية من النصب
عطفنا ؛ إذ لا توجد علاقة تربط ما بعد
الواو بما قبلها - إلى الرفع ابتداء ، والتركيب
الثاني فاسد لأنه بني على النصب ، والنصب
لا يجوز لما ذكرنا من عدم وجود علاقة تجعل
ما بعد الواو يشترك في « ما » : أما التركيب
الثالث فهو نتيجة لما تبين من فساد التركيب
الثاني . ومعنى هذا أن التقطع يؤدي إلى
إنتاج بعض الجمل النحوية من تلك التي
تكون غير نحوية ، كما يفهم من كلام
سيديويه .

والأصل في هذه المسألة أن الاسم الظاهر
متى احتيج إلى تكريره في جملة واحدة
كان الاختيار ذكر ضميره ، نحو : ما زيد
ذاهبا ولا محسنا ، أي هو . أما إذا أعدت

(١) ما زيد منطلقا زيد = ما زيد ذاهبا زيد ، وهي مأخوذة من المثال الأساسي : ما زيد ذاهبا ولا
محسن زيد . وهذه طريقة سيديويه في الكتاب : يستخدم النموذج اللغوي من خلال أمثلة مختلفة ، فمرة يقول :
ما زيد ذاهبا ولا عاقل عمرو ، ومرة يقول : ما زيد منطلقا ، ولا قائم عمرو . فالهم عنده النموذج ، وذلك
دليل على أن النحو عنده تراكيبي .

ينبغي لك أن تضمه ؛ ألا ترى أنك لو قلت :
مازيد منطلقا أبوزيد ؛ لم يكن كقولك :
مازيد منطلقا أبوه ؛ لأنك قد استغنيت
عن الإظهار ؛ فلما كان هذا كذلك أجرى
مجرى الأجنبي ؛ واستؤنف على حاله . . .

ويختلف الأمر لو كانت الأداة المصدر
بها التركيب : « كان » أو « ليس » حيث
« يجوز فيها النصب وإن قدمت الخبر ،
ولم يكن ملتبسا ؛ لأنك لو ذكرتها كان
الخبر فيها مقدها مثله مؤخرًا ، وذلك قولك :
ماكان زيد ذاهبا ولاقائما عمرو » (سيبويه
١ / ٦١) .

ويرجع ذلك إلى أن « كان » و « ليس »
كل منها أصل في بابيه . ويجوز تقديم الخبر
على الاسم معها . أما « ما » الحجازية ،
فمن شروط إعمالها : ألا يتقدمه ؛
اسمها « وذلك يشتمل العمل ، فلا
تتصرف في العمل بأن تعمل النصب قبل
الرفع » (الرضى ١ / ٢٦٧) .

وبالمقارنة بين التركيبين :
مازيد ذاهبا ولاعاقل عمرو
ماكان زيد ذاهبا ولاقائما عمرو

يظهر لنا التحليل الآتي :

(ب)

ماكان زيد ذاهبا ولاقائما عمرو
↓
ماكان قائما عمرو (نحوى)

أو الضرورات ؛ أو تقدير بعض أجزاء
الجملة .

ومن ذلك - مثلا - :

١ - تخريج (لانتخشي) في قوله تعالى
(٧٧ / ٢٠) :

« لانتخاف دركا ولاتخشي »

(أ)

مازيد ذاهبا ولاعاقل عمرو
↓
مازيد عاقلا عمرو (غير نحوى)
↓
ماعاقل عمرو (نحوى)

ومن هنا وقع الاستئناف في النموذج (أ)
وأدى إلى إنتاج جملة نحوية من تركيب
غير نحوى ، كما أدى إلى تغيير الحركة
الإعرابية من النصب إلى الرفع .

الاستئناف والتفصيد :

للاستئناف أهميته في تفنين بعض القواعد
الخاصة بالتركيب ، أو تخريج بعض القراءات

على الاستئناف في قراءة حمزة : « لا تخف »
در كما ولا تخشى « حيث جزم (لا تخف)
على الجزاء في جواب الأمر : « فاضرب
خم طريقا في البحر يبسا » : ورفع (لا تخشى)
على الاستئناف . كما قال سبحانه (١١١ / ٣) :
« لن يضروكم إلا أذى ، وإن يقاتلوكم
يولوكم الأدبار ، ثم لا ينصرون » « فاستأنف
بـ « ثم » فهذا مثله » (الفراء ١٨٧ / ٢) .

« فالواو » و « ثم » في الآيتين السابقتين
ليستا للعطف ، وإنما هما للاستئناف ، وإلا
لجزم ما بعدهما عطفًا على الجزاء .

٢- تأويل معاني بعض الحروف ،
ما يؤدي إلى الاستئناف ، ويتبع ذلك
الاختلاف في تقدير حركة الإعراب ،
فقول الشاعر :

ألقى الصحيفة كي يُخفف رحاه
والزاد حتى نعله ألتاها

فكلمة (نعله) تحتل :

(أ) الرفع على أساس أنها مستأنفة
مرفوعة :

(ب) الجر إذا قدرنا (حتى) مثل
(إن) فهي تعمل الجر .

(ج) النصب بالفعل . (ابن السراج
ب / ٥٧) .

والنصب بالفعل هنا يقصد به : النصب
على الاشتغال ؛ أي بفعل محذوف وجوبا
يفسره الفعل المذكور .

٣- تخريج بعض الضرورات الشعرية ،
مثل :

(أ) قول الأخطل :

وقال رائدهم ارسوا نزاوها

فكل حتف امرئ يمضي لمقدار

فالغنى على الاستئناف : أي : ارسوا ،
نحن نزاوها :

(سيبويه ٩٦ / ٣)

(ب) قول عمرو بن الإطناية :

يامال والحق عنده فقفوا

تؤتون فيه الوفاء معترفا

فكأنه قال : قفوا ، إنكم تؤتون فيه
الوفاء معترفا .

(سيبويه ٩٦ / ٣)

(ج) قول معروف الدبيري :

كونوا كمن واسى أخاه بنفسه

نعيشُ جمعا أو نموتُ كلانا

أي : كونوا هكذا ، إنا نعيش جميعا أو
نموت كلانا إن كان هذا أمرنا

(سيبويه ٩٦ / ٣)

ولكى يفهم السامع معنى الاستئناف في هذه النصوص فلا بد من إحداث سكتة خفيفة قبل النطق بالجملة المستأنفة : وعمل التنعيم المناسب .

٤ - تقنين بعض القواعد الخاصة بالجملة :
ومن ذلك :

« لا يفصل : بين الموصوف وصفته بإلا » .

فلا يقال : « جاعني رجل إلا راكب » لأنها كشيء واحد ، فلا يفصل بينهما بها ، كما لا يفصل بين الصلة والموصول : ولا بين المضاف والمضاف إليه . ولأن « إلا » وما بعدها في حكم جملة مستأنفة ، والبصفاة لا تستأنف ، ولا تكون في حكم المستأنف (السيوطي ٢٧٥ / ٣) .

ومن هنا كانت جملة : جاعني رجل إلا راكب : لا تجوز عند النحاة . .

وتكون جملة الاستثناء في مثل : حضر القوم إلا زيدا ، ذات بنيتين :

بنية خارجية : حضر القوم إلا زيدا

وبنية داخلية : حضر القوم واستثنى زيدا .

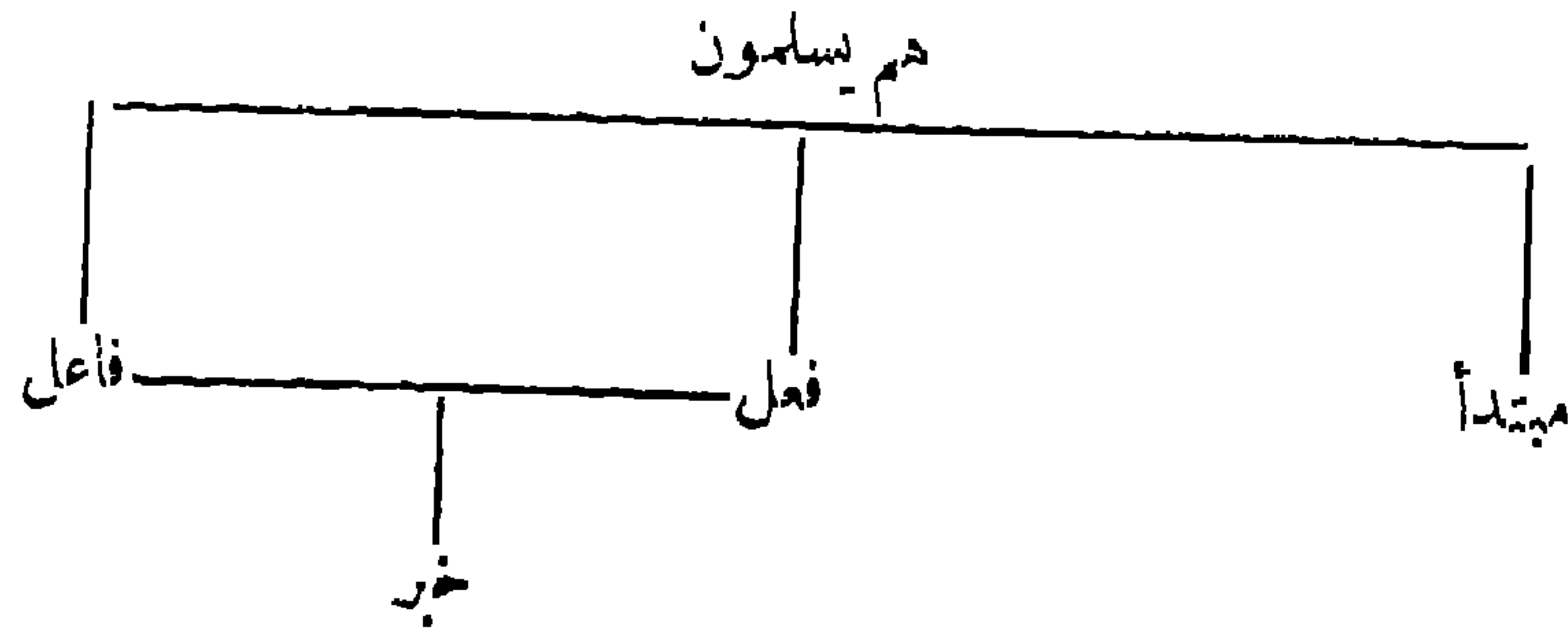
ولذلك يمكن اعتبار (إلا زيدا) جملة مستأنفة : على تقدير « إلا » بـ « استثنى »

٥ - وقد يقتضي الاستئناف تقدير ضهير . يعرب مبتدأ في بعض الجمل . وبعده جملة خبر : نحو قوله تعالى (٤٨ ، ١٦) :

« سُبْحَانَ عَدُوِّنَ إِلَى قَوْمٍ أُولَىٰ بِأَسَىٰ شَدِيدٍ . تَقَاتَلُونَهُمْ أَوْ يَسْلَمُونَ » .

أى : أو هم يسلمون ، على رأى ابن يعيش (٢٣ / ٧)

وتحليل هذه الجملة يكون على الشكل الآتي :



النكرة محتاج إلى الوصف ، فأكد التقطع بحرف هو نص في التقطع ، أعني الواو .. «

ويجوز في المعرفة التقطع أيضا بالواو ، نحو :

لَا يَبْعَدَنَّ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ
سَمُّ الْعُدَاةِ وَآفَةُ الْحَزَرِ

النازليين بكل معترك
والطيبون معاقد الأزر

ينصب الأول (النازليين) بإضمار «أمدح
أو أذكر» ورفع الثاني (والطيبون) بإضمار
«هم» على التقطع فيها . ويجوز العكس
بإتباع الأول لقومي على الرفع ، وقطع
الثاني بإضمار «أمدح أو أذكر» ، كما
يجوز رفعها معا ، ونصبها معا .

(الأزهرى ١١٦/٢)

ويمكن وضع الصور الممكنة في هذين
البيتين على النحو التالي :

لَا يَبْعَدَنَّ قَوْمِي
عَلَى الْقَطْعِ فِيهَا

لَا يَبْعَدَنَّ قَوْمِي
عَلَى الْإِتْبَاعِ فِيهَا لِقَوْمِي

لَا يَبْعَدَنَّ قَوْمِي
عَلَى الْإِتْبَاعِ لِقَوْمِي
عَلَى الْقَطْعِ

ومن ذلك قطع النعت إلى الرفع ، على
تقدير ضحير يعرب "مبتدأ" ، بعده خبر
مفرد ، نحو قولنا :

اللَّهُمَّ ارْحَمْ عَبْدَكَ الْمَسْكِينُ

أى : هو المسكين ، على الاستئناف
والقطع .

أما النعت المقطوع إلى النصب ، نحو
قول الشاعر :

وَيَأْوِي إِلَى نِسْوَةٍ عَطَلْ

وشعثا مراضيع مثل السعالى

فقد أجاز بعض النحويين قطع النعت
بالواو ، مستدلا بهذا البيت ، حيث أتبع
النعت الأول ، وهو «عطل» وقطع
الثاني وهو «شعثا» فنصبه بفعل محذوف
تقديره : أخص أو أذم .

يقول الرضى : (٣١٦ / ١) :
« والأعراف مجيء نعت النكرة المقطوع
بالواو الدالة على القطع والفصل ؛ إذ ظاهر

لا يبعان قومي النازلين والطيبين
على القطع فبهما

١ - فالمراد يرى بأنه على إضمار الفاء ،
وأن الكلام فيه حذف ، والأصل المقدر هو :

إن قام زيد فأنا أقوم

وهذا يؤدي إلى تقدير أمرين :

(أ) الفاء .

(ب) مبتدأ محذوف « أنا » .

- وسيبويه يرى أن « أقوم » في جملة
« إن قام زيد أقوم » مؤخر من تقديم :
فكأن :

إن قام زيد أقوم

أصلها :

أقوم إن قام زيد

وجواب الشرط محذوف ، ويؤيده
التزامهم في مثل ذلك كون الشرط ماضياً ،
وعليه تكون جملة « أقوم » مستأنفة ،
لعدم تعلقها بما قبلها :

وينبئ على هذا الخلاف مسألتان :

١ - إحداهما : هل يجوز : زيداً إن أتاني
أكرمهُ ، بنصب (زيداً) ؟

هذا بناء على أن مفهوم الاستئناف قطع
الجملة المستأنفة وفصلها عما قبلها نحوياً ،
بمعنى عدم تعلقها بما قبلها تعلقاً لإتباع أو
إخبار أو وصف أو حال أو صلة . كما
ذكر الأمير في حاشيته (٤٦ / ٢) .

وبذلك يدخل مفهوم القطع أو المخالفة
عند الكسائي الذي أشرنا إليه في صدر
هذا البحث في الاستئناف . فقد مثل
الكسائي للقطع بقوله : رأيت زيدا ظريفاً .
ثم عرف القطع قائلاً : « أن يكون أراد
النعته ، فإذا كان ما قبله معرفة ، وهو زكرة ،
انقطع منه وخالفه » (١) (ابن السراج
أ - ١ / ٢٦١) .

مسائل خلافية :

ذكر ابن هشام في المغني (٣٨٥ / ٢) ،
(٣٨٦) أن من الحمل ما جرى فيه خلاف بين
النحويين ، أهو مستأنف أم لا ؟ ومن أمثلة
ذلك :

١ - جملة « أقوم » من نحو قولنا :
« إن قام زيد أقوم » .

(١) الصفة في المثال : رأيت زيدا ظريفاً ، جعلها الكسائي على القطع ، ولم يجعلها « حالا » لأن الصفة
المشبهة فيها معنى الثبوت والنزوم ، والحال وصف منتقل غالباً . قد يقع الحال لازمة ، لكن في مواضع معينة ،
كأن تدل على خاتمة ، و « فجاءت به سبط العظام . . . » أو تكون مسموعة (دعوت الله سميعاً) . . الخ :

فسيبويه يجيزه ، كما يجيز : زيدا أكرمه .
 إن أتاني ؛ لعدم ارتباط (أكرمه) بالشرط
 قبلها ، فيمكن أن تفسر عاملا يعمل النصب
 في « زيدا » . والمبرد يمنع ؛ لأنه في سياق
 أداة الشرط ، فلا يعمل فيما تقدم على الشرط ،
 ولا يفسر عاملا فيه .

والثانية : إذا جيء بعد هذا الفعل المرفوع
 بفعل معطوف ؛ هل يجزم أم لا ؟
 فعلى رأى سيبويه لا يجوز الجزم ؛ وعلى قول
 المبرد ينبغي أن يجوز الرفع بالعطف
 على لفظ الفعل ؛ والجزم بالعطف على محل
 الجملة المقدره بعد الفاء .

ويمكن تصور ذلك على النحو الآتي :

إن قام زيد أقوم

↓

إن قام زيد أقوم وأكرمه (على رأى
 سيبويه)

↓

إن قام زيد أقوم وأكرمه (على رأى
 المبرد)

لأن الأصل عند سيبويه :

أقوم وأكرم زيدا إن قام

وعند المبرد :

إن قام زيد فأنا أقوم وأكرمه

ولذلك جاز عنده الرفع على اللفظ ،

والجزم على المحل .

٢ - « منذ ومنذ » وما بعدهما ، في نحو :

« مارأيت منذ يومان »

- فالسيراني يرى أن « منذ » وما بعدها

في موضع نصب على الحال ، يقول

ابن هشام (٢ / ٣٨٦) : « وليس بشيء

لعدم الربط » .

- ويرى الجمهور أن الجملة أمثلة ثمة

جوابا لسؤال :

(أ) تقديره عند من قدر (منذ)

مبتدأ : ما أمداً ذلك ؟

(ب) وعند من قدر (منذ) خبراً :

ما بينك وبين لقائه ؟

وذلك على النحو الآتي :

مارأيت منذ يومان

↓ ↓

مبتدأ خبر (جوابا لسؤال مقدر :

ما أمداً ذلك ؟)

مارأيت منذ يومان

↓ ↓

خبر مبتدأ (جوابا لسؤال مقدر :

ما بينك وبين لقائه ؟)

ويكون المعنى على الأول : الأمد يومان

وعلى الثاني : يومان بيني وبين لقائه .

٣- ومن مسائل الخلاف التي ذكرها
ابن هشام (٢ / ٣٨٦) : جملة أفعال
الاستثناء (ليس ولا يكون وخلا وعدا
وحاشا)

٤- فالسيرا في يرى أنها حال ؛ إذ
معنى :

« قام القوم ليس زيدا » قام القوم خالين
عن زيد

وجوز السيرا في مع ذلك الاستثناء .

- وأوجب ابن عصفور الاستثناء
في هذه الجملة . فإن تغير تركيب الجملة ،
بأن قلنا : جاءني رجال ليسوا زيدا -

بتذكير المستثنى منه ، وظهور الضمير
مع ليس ، خرجت الجملة عن الاستثناء ،
ولامانع من إعرابها صفة ؛ لاستيغناء الجانب
الشكلي لجملة الصفة .

الاستثناء النحوي والاستثناء البياني :

تقدم أن كل استثناء بياني هو نحوي ،
وليس العكس ، وذلك لأن الاستثناء
البياني يقوم على عنصرين مهمين :

(أ) سؤال مقدر .

(ب) فعل مأخوذ من السؤال المقدر .

ولا يتحقق هذان في الاستثناء النحوي :

٥- فمثلا في قوله تعالى (١١ / ٦٩) :

« ولقد جاءت رسلنا إبراهيم بالبشرى ،
قالوا سلاما ، قال سلام » .

سؤال مقدر : فماذا قال لهم ؟
والفعل المأخوذ من هذا السؤال : قال .
وجملتا القول استثناء نحوي .
- وفي قوله تعالى (٢٤ / ٣٦ ، ٣٧) :
« يسبح له فيها بالغدو والآصال ، رجال ،
بفتح باء « يسبح » على قراءة بعضهم .
السؤال المقدر : من يسبح ؟
والفعل المأخوذ منه : يسبح (وهو غير
مذكور) .

والجملتان استثناء نحوي .

من هنا خص البيانيون الاستثناء بما
كان جوابا لسؤال مقدر ، ويعده النحويون
استثناء نحوي ، لأنه منفصل ومقطوع
عما قبله إعرابيا ، ولا تضر العلاقة المعنوية ،
« لأن الارتباط المعنوي لا يستلزم محلية
الإعراب » (الأمير ٢ / ٤٦) .

ومما تقدم يتضح :

١- أن الاستثناء النحوي نوعان :

(أ) نوع يتضمن الحمل المقطوعة عما

قبلها بوساطة حرف من أحرف

العطف الآتية : أو - الواو -

الفاء - ثم - حتى - أم المنقطعة -

بل - لكن .

ويمكن تسميتها : أحرف القطع ، لأنها
تقطع الجملة عما قبلها ، بمعنى أنها يستأنف
بها كلام جديد ، وإن كانت في الأصل
للعطف .

وهذا المعنى قريب من المعنى الذى قصده أبو جعفر النحاس من كتابه : «القطع والاستئناف» فهو يقصد بالقطع : الوقف . وبالاستئناف : الابتداء . وذلك لأن أحرف القطع تقطع الكلام عما قبله صناعيا (نحويا) فهى تقوم مقام (السكت) فى الوقف الاختيارى ، الذى سماه أبو جعفر القطع . فالواو - مثلا - فى حالة الكتابة تقوم مقام السكت فى حالة النطق . وقد تعرضنا لهذا الموضوع فى مكان آخر (١).

(ب) ونوع يحتاج إلى فهم وإدراك وتعمق ؛ سواء تضمن حرف عطف أو لم يتضمن .

وقد أشار إليه ابن هشام بقوله (٢ / ٣٨٣) :

« من الاستئناف ما قد يخفى » وله أمثلة كثيرة .
٢ - أن للاستئناف دورا كبيرا فى تخريج بعض القراءات القرآنية مثل قراءة :
« يسبِّحُ له فيها بالغدو والآصال رجال »
ومثل قراءة : « لا تخفُ دركا ولا تخشى »
وفى تخريج بعض الضرورات الشعرية .
كما سبق .

بل قد تفرج عليه بعض النهجيات .
مثل لمحة « أكلونى البراغيث » التى جاء عليها قوله تعالى (٢١ / ٣) :

« وأسروا النجوى الذين ظلموا » فيعرب « الذين » على الاستئناف كما ذكر القراء (٢ / ١٩٨) .

٣ - أن للاستئناف دورا فى تقنين بعض القواعد الخاصة بالجملة : مثل قاعدة « عدم الفصل بين الموصوف وصفته ؛ إلا » .
وأن « إلا » وما بعدها تعد فى حكم الجملة المستأنفة . كما بينا . وكذا قواعد المنع المقطوع .

٤ - أن الاستئناف قد يقتضى تقدير ضمير يعرب مبتدأ فى بعض الحمل ؛ كما قد يقتضى توليد أو إنتاج بعض الحمل النحوية ؛ وقد وضحنا ذلك فى الأمثلة التى ذكرها سيديويه وغيره .

٥ - وقد يكون الاستئناف النحوى جملى قول : إحداهما سؤال مقدر ، والثانية جواب هذا السؤال . وهذا ما يعرف عند البيهانيين بالاستئناف البياني .

(١) ينظر :

(أ) الفواصل الصوتية فى الكلام وأثرها على المواقع النحوية : المجلة العربية للعلوم الإنسانية - الكويت العدد ٢٤ .

(ب) اندلالات النحوية بحروف المصاحبة لبعض التراكيب : مجلة مجمع اللغة العربية بالتماهرة - العدد ٦٤ .

المراجع

- ١ - القرآن الكريم .
- ٢ - الأمير (الشيخ محمد الأمير) .
حاشية الأمير علي مغني اللبيب لابن هشام - القاهرة د . ت
- ٣ - البغدادي (عبد القادر بن عمر) :
خزانة الأدب ، تحقيق عبد السلام هارون - القاهرة ١٩٦٧ .
- ٤ - الرضي (محمد بن الحسن ، ت : ٦٨٦ هـ) :
شرح الكافية - حيدرآباد ، د . ت
- ٥ - ابن السراج (أبو بكر بن السراج ، ت : ٣١٦ هـ) :
(أ) الأصول في النحو ، تحقيق عبد الحسين النشلي - بغداد ١٩٧٣ .
(ب) الموجز في النحو ، تحقيق مصطفى الشويخي ، وبن سالم دايرجي - بيروت ١٩٦٥ .
- ٦ - سيبويه (أبو بشر عمرو بن قنبر . ت : ١٨٠ هـ) :
كتاب سيبويه ، تحقيق وشرح عبد السلام هارون - القاهرة ١٩٦٦ .
- ٧ - السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن ، ت : ٩١١ هـ) :
جمع الخوامع ، تحقيق وشرح عبد العال سالم مكرم - الكويت ١٩٧٩ .
- ٨ - الفراء (أبو زكريا يحيى ، ت : ٢٠٧ هـ) :
معاني القرآن ، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ، ومحمد علي النجار - القاهرة ١٩٥٥ .
- ٩ - قباوة (فخر الدين) :
إعراب الحمل وأشباه الحمل - دمشق ١٩٧٢ .
- ١٠ - المرادي (الحسن بن قاسم ، ت : ٧٤٩ هـ) :
الحنى الداني في حروف المعاني ، تحقيق فخر الدين قباوة ، ومحمد نديم فاضل ، دمشق ١٩٧٣ .
- ١١ - ابن هشام (جبال الدين بن يوسف . ت : ٧٦١ هـ) :
مغني اللبيب عن كتب الأعراب ، تحقيق محمد يحيى الدين عبد الحميد - القاهرة ، د . ت
- ١٢ - ياقوت (محمود سليمان) :
قضايا التقدير النحوي بين القدماء والمحدثين - القاهرة ١٩٨٥ .